E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/AC.51/1999/L.6/Add.28
2 July 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة التاسعة والثلاثون
٧ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩

مشروع التقرير

المقرر: السيد جويشي تاكاهارا (اليابان)

إضافة

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (البند:٤ (ب))

الباب ٢٢ - حقوق الإنسان

١ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلستها ٣٥ المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩، في الباب ٢٢، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ ((A/54/6 (Sec.22).

٢ - وقام ممثل الأمين العام بعرض ذلك الباب من الميزانية ورد على ما طرح من استفسارات خلال نظر اللجنة في باب الميزانية.

المناقشة

٣ - أُعرب عن التأييد لبرنامج العمل المقترح في هذا الباب وشُدد على أن تعزيز حقوق الإنسان هو أحد أولويات الأمم المتحدة المنصوص عليها في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وأُعرب عن رأي مفاده أن برنامج الأنشطة المقترح في هذا الباب يعكس على الوجه الصحيح أهداف البرنامج ١٩ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وأُعرب عن الترحيب بزيادة الموارد المخصصة للبرنامجين الفرعيين ١ و ٢، ولكن أُعرب عن القلق من أن نقصان الموارد المدرجة في إطار البرنامج الفرعي ٣ يمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا على تنفيذ الأنشطة المقترحة.

٤ - وأعرب عن رأي مفاده أن الزيادة المقترحة للموارد المخصصة للباب ككل أقل مما ينبغي، وذلك فيما يتعلق بجملة نواح منها الحق في التنمية والإعمال الفعال لصكوك حقوق الإنسان، وأن الموارد المقترحة لن تكفي لتنفيذ جميع الأنشطة المقررة. بيد أنه أعرب عن القلق إزاء زيادة الموارد المخصصة للسفر والخبرة الاستشارية.

٥ - وأعرب عن القلق لأن الموارد المقترحة للأنشطة المتصلة بالتنمية لا تتناسب مع احتياجات ومتطلبات التنفيذ الكامل لجميع الولايات في هذا المجال.

٦ - وأعرب عن رأي مفاده أن برنامج العمل متوازن توازنا جيدا. وأعرب عن التأييد للزيادة المقترحة للموارد المخصصة لمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في نيويورك. وأعرب عن القلق من أن تدعيم مكتب نيويورك يؤدي إلى تحريف الموارد عن الأنشطة الموضوعية.

٧ - وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي مواصلة التشجيع على زيادة التنسيق والتعاون فيما بين جميع أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٨ - وأعرب عن القلق من أن مسرد الباب ٢٢ ليس متسقا، في بعض المواضع، مع نص الخطة المتوسطة الأجل ومن إدراج بعض أنشطة غير مقررة.

٩ - وأعرب عن القلق من أن ولايات حقوق الإنسان لم تعامل كلها معاملة متساوية. وشدد في هذا السياق على أنه نظرا إلى ما حدث تاريخيا من إهمال للحق في التنمية، يلزم إيلاء اهتمام خاص للتنفيذ التام لجميع الأنشطة المتصلة بالحق في التنمية.

١٠ - وأعرب عن القلق أيضا من أنه تكرر مرة أخرى عدم تقديم معلومات مفصلة عن توزيع الموارد فيما بين البرامج الفرعية، على الرغم مما أبدي من ملاحظات في هذا الصدد بشأن مقترحات الميزانية السابقة، تيسيرا لاستعراض الجمعية العامة لمقترحات الميزانية. وفي سياق ذلك، أعرب عن الأسف من أنه نتيجة لعدم توافر هذه المعلومات عن توزيع الموارد، أصبح من غير الممكن القيام تفصيلا باستعراض الموارد المخصصة للحق في التنمية في إطار البرنامج الفرعي ١، وللتعاون التقني في إطار البرنامج الفرعي ٣، وهما جانبان لهما أهمية خاصة في سياق البرنامج. وجرى الترحيب بحقيقة أن الزيادة الكبرى في الموارد يتوخى أن تكون للبرنامج الفرعي ١، الحق في التنمية، والبحث، والتحليل.

١١ - وأُعرب عن القلق من أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تحظى بالقدر الكافي والمناسب من الاهتمام.

١٢ - وأُعرب عن القلق من أن الإجابات التي قدمت على ما طرح من أسئلة خلال المناقشة لم تكن شاملة وواضحة وكافية في جميع الحالات وأنها لا تيسر المداولات الجارية بشأن هذه المسألة. وأعرب عن التقدير لممثل الأمين العام لما قدمه من معلومات تتسم بالشمول.

١٣ - وأعرب عن رأي مفاده أن الموارد المخصصة للأنشطة المتصلة بالولايات المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن إدراجها في الميزانية البرنامجية المقترحة لأن هذا يتناقض مع قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦. وأشير في هذا الصدد الى قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وبخاصة الفقرة ٧٩ منه، وأشير أيضا الى القرار ٢٠١/٤٤ باء المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩.

١٤ - ولوحظ مع القلق أن بعض الأنشطة مدرجة دون أي ولاية تشريعية من جانب الجمعية العامة. وفي هذا السياق، لوحظ مع القلق أيضا إدراج بند صياغة المؤشرات الإنمائية.

١٥ - وأعرب عن القلق إزاء وجود زيادة كبيرة في الموارد المخصصة لبرنامج حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يقترح من إنشاء سبعة وظائف جديدة من الفئة الفنية، وهو أعلى رقم مقترح بشأن الملاك مقارنا بما ورد في الأبواب الأخرى للميزانية البرنامجية.

١٦ - وأعرب عن رأي مفاده وجود إفراط في التركيز على حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، مع عدم التأكيد بالقدر الكافي على الترابط بين حقوق الإنسان على الصعيدين الدولي والوطني. وأعرب عن القلق من أن الحقوق المدنية والسياسية لا تحظى بالاهتمام المناسب. وأعرب عن رأي مفاده وجوب أن تدرج في وثيقة الميزانية معلومات أكثر تفصيلا بشأن الإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان، وخصوصا عدد المقررين الخاصين والخبراء المستقلين والأفرقة العاملة. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن هذه الأنشطة ينبغي أن تمول تمويلا كافيا في إطار الميزانية.

١٧ - وأعرب عن رأي مفاده وجوب زيادة التركيز على الأنشطة المتعلقة بالمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ووجوب الإشارة أيضا الى الاجتماعات التحضيرية الإقليمية.

١٨ - وأعرب عن رأي مؤداه أن ادماج عناصر حقوق الإنسان في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قد يؤدي إلى اتخاذ إجراءات موضوعية و/أو إجراءات متحيزة تحرم البلدان النامية بشكل آخر من الحق في التنمية.

١٩ - وأعرب عن القلق إزاء الإشارة الواردة في السرد المتعلق بالمنجزات المتوقعة في إطار البرنامج الفرعي ٢ إلى زيادة عدد الدول الأطراف وعدد التصديقات في معاهدات حقوق الإنسان. وقيل إن القرار

المتعلق بالتصديق على آلية حقوق الإنسان وترشيدها ومواءمتها على الصعيد الوطني مسألة راجعة إلى البلدان ذات السيادة وحدها وليس إلى مبادرة تتخذها الإدارات المعنية.

٢٠ - وأعرب عن رأي مفاده أنه جرى إدراج موارد في الاقتراح لأنشطة لم تصدر بشأنها بعد أي ولايات. وقيل إن تمويلها يمكن أن يجرى بشكل أفضل في إطار صندوق الطوارئ بعد أن يقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه الولايات.

٢١ - وأعرب عن رأي مفاده أن التفسيرات التي قُدمت بشأن عدم ادراج الموارد المتعلقة باللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ينبغي أن تصاغ بطريقة أكثر إيجابية. وقيل إن ذلك سيؤدي إلى تحاشي إعطاء انطباع مؤداه أن الرأي قد انعقد على أن الاتفاقية لم تدخل حيز النفاذ في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وأعرب كذلك عن رأي يطلب تضمين السرد قدرا أكبر من التفصيل بشأن أنشطة المقرر الخاص المعني بحقوق المهاجرين. ورئي أيضا ادخال تنقيحات على البرنامج تعكس المناقشات التي أجريت في الدورة الخامسة والخمسين للجنة المعنية بحقوق الإنسان.

٢٢ - وأعرب عن الاهتمام بضرورة أن تتوافر للمقررين المواضيعيين الخاصين خدمات الترجمة التحريرية لكي يتمكنوا من النظر في المعلومات التي تقدمها إليهم الحكومات باللغات المختلفة، وكفالة ادراج هذه المعلومات في تقاريرهم.

٢٣ - وأعرب عن القلق لخلو السرد من الإشارة إلى مركز حقوق الإنسان في أفريقيا، ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

٢٤ - وجرى التشكيك في صحة ومصادر الادعاءات التي تلقتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٢٥ - وأعرب عن رأي مفاده أن تضمين الباب أنشطة تتعلق بمؤشرات حقوق الإنسان (الفقرة ٢٢-٤٩ (ب) '٣')، وإعداد معايير جديدة (الفقرة ٢٢-٤٧) لم تقرره الأجهزة الحكومية الدولية.

٢٦ - وأعرب عن رأي يطلب حذف الإشارة إلى "مؤسسات مبادئ باريس" الواردة في الفقرة ٢٢-٧٥ والإشارة إلى "ادماج عناصر حقوق الإنسان في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية" الواردة في الفقرة ٢٢-٧٩ (ج) '١'. وطلب أحد الآراء حذف الفقرة ٢٢-٤٩ (ب) '٣'.

٢٧ - وأعرب عن القلق إزاء عدم وضع استراتيجية لأعمال الحق في التنمية، وعدم إجراء أي بحوث أو دراسات تحليلية عن الحقوق الاقتصادية والفقر وحقوق الإنسان في إطار أي من البرامج الفرعية. وأبدي تقدير للاستراتيجية الواضحة التي تأخذ بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إزاء الحق في التنمية:

النتائج والتوصيات

٢٨ - توصي اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للبيان ٢٢، حقوق الإنسان، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ مع ادخال التعديلات التالية:

(أ) في الجملة الأولى من الفقرة ٢٢-١ تضاف كلمة "جميع جوانب" بعد كلمة "تحقيق"؛

(ب) في الجملة الثانية من الفقرة ٢٢-١ تضاف عبارة "الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ (A/53/6/Rev.1) و "، بعد عبارة "يستند البرنامج إلى"؛

(ج) تحذف الفقرة ٢٢-٥؛

(د) يستعاض عن الفقرة ٢٢-٢٦ بما يلي:

"ستقدم الاحتياجات من الموارد اللازمة للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ عند دخول الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم حيز النفاذ"؛

(هـ) يستعاض في الجملة الأولى من الفقرة ٢٢-٤٥ عن عبارة "ستركز الأنشطة على ما يلي:" بعبارة "تتضمن الأهداف الأساسية لهذا البرنامج الفرعي تعزيز الحق في التنمية وحمايته. وستكون الأنشطة في هذا الصدد كما يلي:"؛

(و) في الجملة الأولى من الفقرة ٢٢-٤٨ يستعاض عن كلمة "إعمال" بعبارة "تعزيز وحماية"؛

(ز) في السطر الأخير من الفقرة ٢٢-٤٩ (ج) '١' تدرج بعد عبارة "لجنة الصليب الأحمر الدولية" عبارة "ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة الدول الأمريكية".

٢٩ - وتوصي اللجنة الجمعية العامة بأن تنظر باهتمام في سرد الفقرة ٢٢-٤٩ (ب) '٣' واضعة في الاعتبار النظر الجاري حاليا في المسائل الواردة في تلك الفقرة.

- - - - -